

مؤشرات الهيمنة الحضرية لمدينة النجف

أ.د. فؤاد عبدالله محمد

جامعة الكوفة - كلية التربية للبنات

الباحثة

رفلة يعرب يوسف

المقدمة :

تعد المدينة حالة طبيعية إنسانية فهي بمثابة الكائن الحي في تغير دائم ومستمر من الناحية الزمنية والمكانية والنوعية الحجمية ، لذا لا توجد مدينة بقيت على حالها الذي ولدت عليه شكلاً وحجماً فكلاهما يشهد تغيراً مستمراً (زيادة أو نقصان) تحت تأثير عدد من العوامل ، يأتي في مقدمتها النمو السكاني الذي يعد اليوم ظاهر عالمية كعامل يدفع في هذا الاتجاه ، والذي لا تكمن المشكلة فيه كحالة مجردة بل في الخلل الذي قد يحدث في التركيبة الحجمية وما يترتب عليه من حالة تشوه واختلال في النسق الحضري العام .

مدينة النجف كغيرها من المدن ولدت ثم وقعت تحت تأثير عوامل زمنية ومكانية أكسبتها قوى جذبية استقطابية مكنتها من النمو حضرياً . مما جعلها وعاءاً للتكدس السكاني سواء من إقليمها المباشر أو الواسع . أكتسبت بموجبة صفة المدينة الرئيسة أو المهيمنة على النظام الحضري في المحافظة ، وما ترتب عليه من انعكاسات سلبية تمثلت بعمق الفجوة بينها وبين نظيراتها الأخرى اقتصادياً واجتماعياً وخدماتياً وعمرانياً ، الأمر الذي تمخض عنه اختلال النظام الحضري برمته .

ركزت الدراسة على تحليل واقع المنظومة الحضرية في المحافظة طبقاً لأساليب وقواعد ونماذج تعنى بهذا المجال وبمنظور يخدم التخطيط الحضري وصانعي القرار في المدينة والمحافظة .

Abstract :

The city is a natural state of humanity, it serves as a living organism in constant and continuous change of the temporal and spatial and qualitative volumetric, so there is no city remained the same, who was born attic in size and style they both witness a change constant (increase or decrease) under the influence of a number of factors, foremost among Population growth, which is today a global phenomenon as a factor pushing in this direction, and that the problem is not the abstract but as a case in which the defect may occur in the structure of the volumetric and the consequent deformation of the case and the disruption in the urban layout.

Like other cities of Najaf city I was born, and then came under the influence of temporal and spatial factors that earned it the forces of gravitational polarity enabled it to urban growth. Making it the pot of population overstock whether direct or broad territory. Under which the city gained major status or dominant urban system in the province, and the consequent negative repercussions been deeply gap between them and other counterparts economically, socially and engage in a servicing and urban, which resulted in the disruption of the urban system as a whole.

The study focused on the analysis of the reality of the urban system in the province in accordance with the rules and methods and models concerned with this area and serves the perspective of urban planning and decision-makers in the city and the province

- حدود منطقة البحث :

تتحدد منطقة الدراسة بمدينة النجف البالغة مساحتها (٦٢٤٥,١ هكتاراً) تقع فلكياً عند تقاطع دائرة العرض (٥٩ ، ٣١) شمالاً ، وقوس الطول (١٩ ، ٤٤) شرقاً خريطة (١) ، وأما جغرافياً ففي أقصى الطرف الجنوبي للقسم الشمالي من السهل العراقي وعند الحافة الجنوبية للصحراء الغربية على بعد (١٠ كم) من نهر الفرات مشرفة على منخفض بحر النجف ومن الناحية الإدارية تعد المدينة مركز لمحافظة النجف تحدها من الشمال مدينة الحيدرية وبمسافة (٤٠ كم) ، فيما تحدها من جهة الشرق مدينة الكوفة وبمسافة (١٠ كم) ، أما مدينة المناذرة فمن ناحيتها الجنوبية الشرقية وبمسافة تصل إلى (٢٥ كم) ، خريطة (٢) .

أما الحدود الزمنية فتتمثل بفترات التعدادات السكانية (١٩٧٧ ، ١٩٨٧ ، ١٩٩٧ وتقديرات السكان لعام ٢٠١٣) ، اذ شكلت قاعدة البيانات الاساسية في دراسة الموضوع.

- مشكلة البحث :

تكمن مشكلة الدراسة بالتساؤل التالي :

(هل تمارس النجف دور المدينة المهيمنة على عناصر النظام الحضري الذي تنتمي إليه؟).

- فرضية البحث:

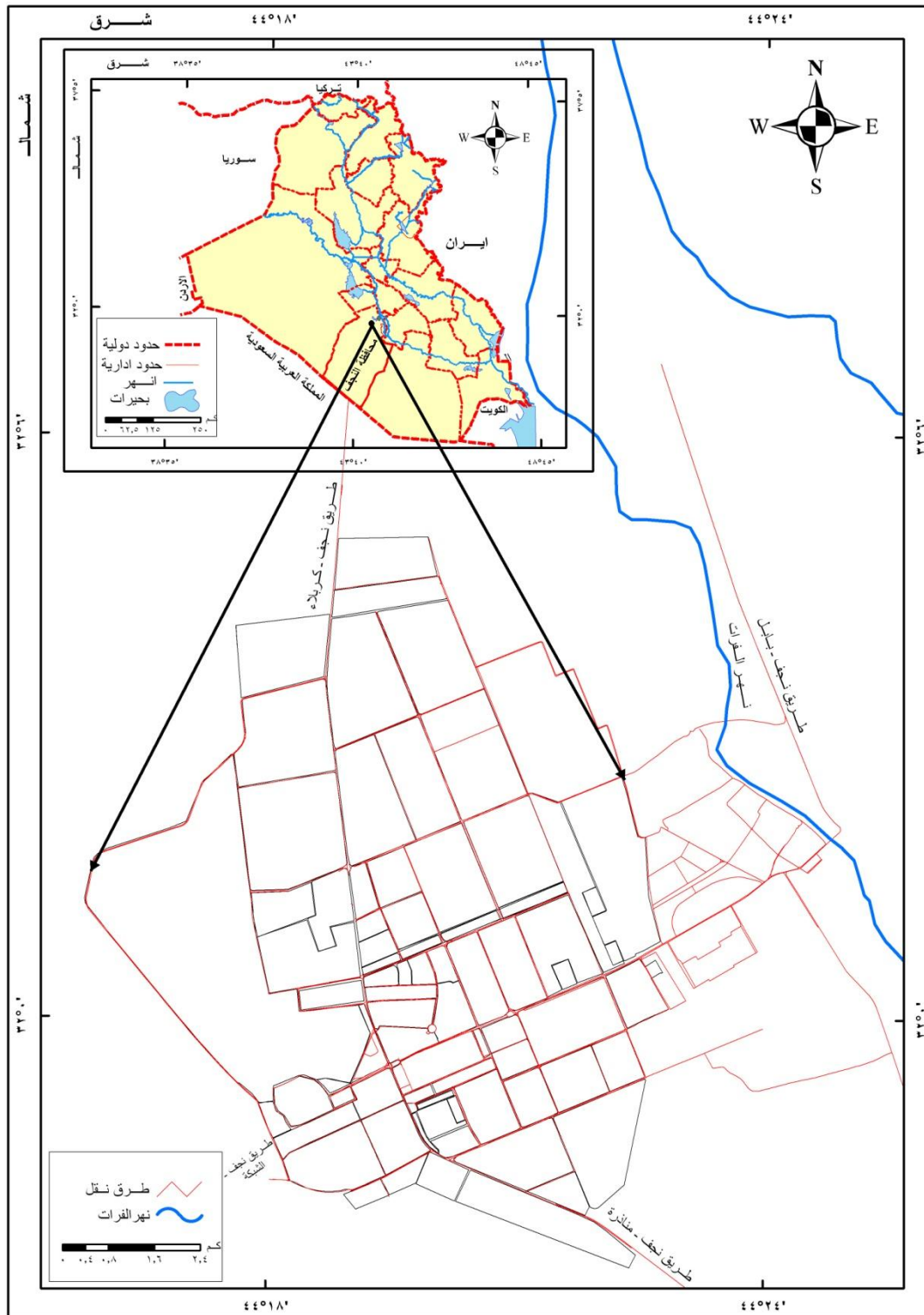
يمكن صياغة فرضية البحث على النحو التالي :

(ان اعتماد أساليب تخطيطية تعنى بتحليل المنظومة الحضرية كفيل برصد وتشخيص الوضع الراهن ومن ثم اكتشاف مقدار الاختلال الذي يعانيه بقصد تقديم الحلول الناجعة والارتقاء به الى حالة التوازن).

- هدف البحث:

يهدف البحث إلى الكشف عن هيمنة مدينة النجف على مدن النظام الحضري من خلال تطبيق ومقارنة الوضع الراهن مع عدد من المؤثرات والمقاييس ، كوسيلة لقياس الهيمنة ، والانعكاسات السلبية الناجمة عنها سواء ما يتعلق بالمدينة ذاتها بصفة خاصة أو النظام الحضري الذي تنتمي إليه بصورة عامة بقصد الارتقاء بالواقع.

خريطة (١)
موقع مدينة النجف من العراق



المصدر/ الباحثان بالاعتماد على نظام (G.I.S) .

المصدر/ الباحثان بالاعتماد على نظام (G.I.S) .

تحليل الواقع في ضوء المؤشرات

أن نمو أعداد وأحجام المدن ليس مجرد تغير وتبدل عشوائي بل أن هذه التغيرات والتبدلات ترتبط بقوانين وقواعد وعوامل وقوى ومتغيرات تتحكم في اتجاهات ومقادير تلكم التبدلات في خصائص المدن ولكي تؤطر النظرة إلى المدينة بالإطار العلمي ، وحتى لا تبقى عملية تفحص وتقصي ودراسة المدن وإحجامها وأعدادها مجرد دراسات وصفية اعتباطية ، فقد طور عدد من الباحثين مجموعة من النظريات والنماذج والقواعد لتفسير العوامل المؤثرة في مواقع المدن في أحجامها وأعدادها ومسائل أخرى .

ومن أهم هذه الدراسات الآتي :-

١. قاعدة المرتبة . الحجم (جورج زيف) G. K. Zipf
 ٢. قانون المدينة الأولى (المدينة الرئيسة) لجفرسون J Jefferson
 ٣. قانون المرتبة . الحجم (براوننك . وجبز) Browning and gibbs
 ٤. مؤشر الأولوية (دليل الهيمنة الحضرية) Walter christaller
 ٥. مقياس الكثافة الحضرية Eris strobl and Luisito Bertinelli
 ٦. متوسط نصيب المدينة الأخرى من المدينة الأولى .
 ٧. مؤشر التقارب الحجمي .
 ٨. مؤشر درجة هيمنة المدينة الأولى .
 ٩. مؤشر حدة هيمنة المدينة الأولى .
- وستتناول بشرح تفصيلي لكل دراسة من هذه الدراسات وتطبيقها بشكلٍ نظري على منطقة الدراسة .

١ - المرتبة . الحجم ل (زيف) Rank siz Rule :

انتشرت هذه القاعدة من خلال كتابات جورج زيف في الخمسينيات من القرن العشرين . وعلى الرغم من أن انتشار هذه القاعدة وذيوعها ارتبطت باسم (زيف) ، إلا أنه لم يكن أول من اهتم إلى فكرتها ، إذ كان قد سبقه إليها آخرون مثل (ارباخ ولتكا) ثم حدث بعد ذلك إن توصل زيف إلى صياغة القاعدة بصورة مبسطة إذ أدرك وجود علاقة بين النمو الذي يتخذه تسلسل ترتيب المدن على مخطط التوزيع الوغارتيومي وعدد سكانها ^(١).

(١) احمد جار الله الجار الله ، تحليل النظام الحضري السعودي بتطبيق الصيغة التقليدية والمعدلة لقاعدة المرتبة والحجم ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، جامعة الكويت ، العدد ٦٠٦ ، ١٩٩٦ ، ص ٨٢.

وجاء من بعده هاجيت (V. Hagget) الذي تمكن من تشكيل شكلين أحدهما يشير إلى معدل نسبة المدن الخمس الأولى في (٧٢) قطرا والمدن الكبرى والشكل الآخر يؤثر إلى الاستفادة من هذه القاعدة للمقارنة بين توزيع المدن لفترات زمنية ضمن القطر الواحد وبين الأقطار ، وقد حول الباحث (ايزارد) sard تجزئته في مدن الولايات المتحدة عام ١٩٤٠ (٢) .

وقاعدة المرتبة والحجم على خلاف قانون المدينة المهيمنة لا تهتم بالمدينة المسيطرة أو الأولى فحسب ، بل تعنى بإيجاد قاعدة لنظام ترتيب المدن ويمكن إبراز العلاقة بين حجم المدينة والرتبة من خلال عدة طرائق . فيمكن أن يكون ذلك عن طريق التمثيل البياني البسيط للرتبة والحجم أي افتراض إتخاذ أحجام المدن منحني انسيابي متدرج اقرب ما يكون إلى الخط المستقيم أي انه يكون توزيعاً طبيعياً يوضح العلاقة المثالية بين حجم المدن ومراتبها وهذا يؤثر إلى نظام حضري متكامل قد وصل إلى درجة النضج الاقتصادي وإلى توزيع النشاطات الاقتصادية والخدمية بشكل متساوٍ على جميع إنحائه (٣) .

لقد حظي عمل زيف (Zipf) بالاهتمام الكبير إلى جانب تكهنات واسعة حول شكل المنحنى الذي يصف أحجام المدن والمؤشرات التي تسهم في نشوئها وبعد ذلك قام العديد من الباحثين أمثال ستيفارت وبيري باستخدامها وفحصها و الاستفادة منها ومن ثم تكاثرت الدراسات التي استخدمت هذه الفكرة أو تناولتها بالنقد والتحليل أو التاثير والتنظير (٤) .

وبناء على ما سبق يمكن القول إن فكرة قاعدة المرتبة - الحجم تتلخص في انها إذا تم ترتيب المدن في دولة ما أو منطقة جغرافية معينة حسب عدد سكانها فإن حجم المدينة التي تأتي في مرتبة معينة ، ولتكن (ن) ، يساوي (١/ن) من عدد سكان المدينة الأولى وذلك وفق التناسب التالي .

$$١ ، ٢ / ١ ، ٣ / ١ ، ٤ / ١ ، ٥ / ١ ، ٦ / ١ ، ٧ / ١ ، ٨ / ١ ، ن / ١ .$$

وبعبارة أخرى ، فإن سكان المدينة الثانية - على سبيل المثال - هو حاصل ضرب القيمة (٢ / ١) من حجم سكان المدينة الأولى وهكذا . وبناءا عليه فان بمعرفة عدد سكان المدينة الكبرى يمكن تقدير حجم سكان أي مدينة نظرياً ، وذلك من خلال قسمة عدد سكان المدينة الكبرى (ك) على رتبة المدينة المعنية (ن ل) وبذلك فإن ضرب ترتيب كل مدينة من المدن في عدد سكانها يفترض أن يعطي قيمة واحدة تمثل عدد سكان المدينة الأولى .

(٢) عبد الرزاق عباس حسين ، جغرافية المدن ، مطبعة أسعد ، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص ٢٤٦ .

(٣) صبري فارس الهيتي وصالح فليح حسن ، جغرافية المدن ، جامعة بغداد ، ١٩٨٦ ، ص ٢٢٥ .

(4)stewart j.a."empirical mathematical rules concerning the distribution and equilibrium of population " inj.j Spengler and Duncan(eds) demographic analysis " 1956 " p345.

وبشكل عام ، قد يكون النظام الحضري اقل نضجاً (immature) عندما يبتعد عن قاعدة الرتبة - الحجم ، إما لكون حجم المدينة الكبيرة أصغر مما هو متوقع ، وإما لوجود هيمنة حضرية . ويحدث هذا الوضع - في الغالب - نتيجة غياب التكامل بين عناصر المنظومة الحضرية ، وبالتحديد ضعف التبادل التجاري بين المدن إلى جانب عدد من عوامل أخرى .

لذا يمكن القول إن قاعدة زيبف مفيدة في بيان واقع حال النظام الحضري فيما إذا كان هذا النظام يخضع لهيمنة حضرية أو يتصف بالتدرج والنضج الحضري ، فضلاً عن إمكانية الاستفادة من القاعدة المقارنة بين توزيع المدن على فترات زمنية ضمن الإقليم الواحد أو ضمن مجموعة من الأقاليم .

وخلاصة القول إن مبدأ التوزيع الهرمي في الأنظمة الحضرية يعكس العلاقة العقلانية الاقتصادية ولأسباب متعددة منها : إن وجود تدرج هرمي يعني وجود هيمنة حضرية لمدينة واحدة أو مدينتين وهذا يعني من زاوية أخرى وجود تركيز مشتمت مما يوفر الأرضية الصالحة للنمو الاقتصادي الذاتي

وللوصول إلى هذه الحقيقة تم تطبيق تلك القاعدة (زيبف) على المحافظة إذ تم ترتيب المدن تنازلياً حسب الحجم السكاني وبامتداد زمني من (١٩٧٧ - ٢٠١٣) ، الجداول (١،٢،٣،٤) ، وقد أفضى القياس إلى عدم انطباق قاعدة المرتبة - الحجم على المدن سوى مدينة النجف ، إذ يظهر أن هناك انحرافاً كبيراً عن قاعدة المرتبة - الحجم من خلال الاختلاف الكبير في الحجم الحقيقي عنه في الحجم المتوقع ولصالح الأخير (النظري) ، مما يؤكد عدم التطابق الفعلي للتوزيعات الحجمية للهرم الطبيعي الذي تشكله مدن منطقة الدراسة المرتبة تنازلياً . وعليه فلا يوجد تسلسل هرمي متوازن للنظام الحضري عموماً، الاشكال (١،٢،٣،٤) ، نتيجة غياب العمليات التخطيطية الحضرية الإقليمية على مستوى المحافظة أو ضعفها ، مما ترتب على ذلك تضخم مدينة بعينها (النجف) ، إذ تتوفر فيها فرص العمل والخدمات والاستثمارات وعلى حساب المدن الأخرى التي تخسر في الأعم الأغلب حاجتها من فرص العمل والخدمات وهذا ما جعلها (بقية المدن) قزميه تدور في فلك المدينة الأولى .

جدول (١)

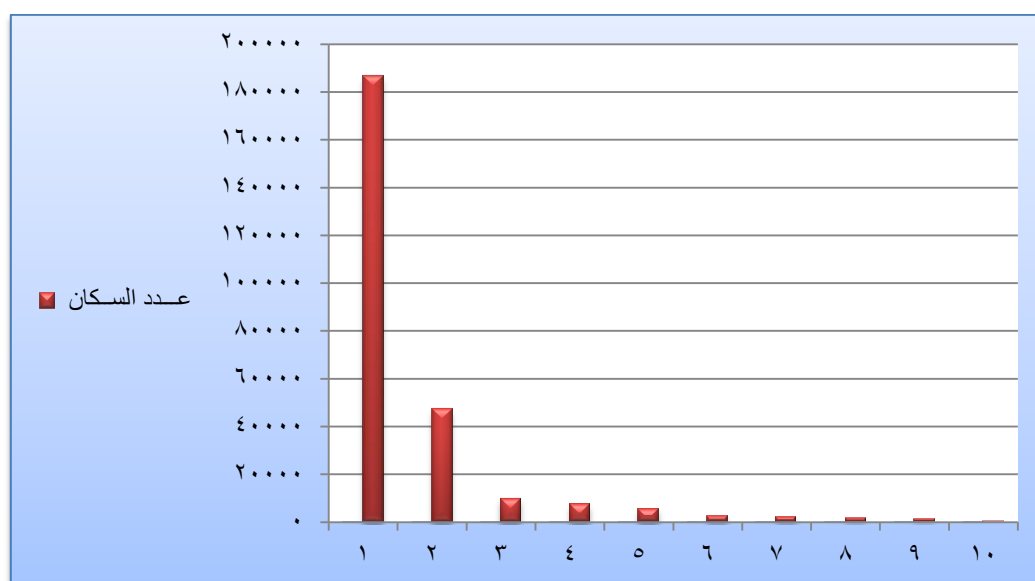
تطبيق قاعدة المرتبة / الحجم (زييف) على مدن النظام الحضري لعام ١٩٧٧

المدينة	الترتيب	معكوس الرتبة	حجم السكان الحقيقي	حجم السكان النظري	الاختلاف والحجم المتوقع حسب قاعدة زييف
النجف	١	١.٠٠٠٠	١٨٦٤٧٩	١٨٦٤٧٩	صفر
الكوفة	٢	٠.٥٠٠٠	٤٧٠.٦٢	٩٣٢٩.٥	--٤٦١٧٧.٥
المشخاب	٣	٠.٣٣٣٣	٩٨٨٨	٦٢١٥٩.٦	--٥٢٢٧١.٦
المناذرة	٤	٠.٢٥٠٠	٧٣٥٦	٤٧٦١٩.٧	---٣٩٢٦٣.٧
الحيرة	٥	٠.٢٠٠٠	٥٤٥٠	٣٧٢٩٥.٨	---٣١٨٤٥.٨
الحرية	٦	٠.١٦٠٠	٢٥٠.٦	٣٧٢٩٥.٨	--٢٨٥٧٣.٨
القادسية	٧	٠.١٤٠٠	٢١٩٧	٢٦٦٣٩.٨	--٢٤٤٤٢.٨
الحيدرية	٨	٠.١٢٥٠	١٥٧١	٢٣٣٠٩.٨	--٢١٧٣٨.٨
العباسية	٩	٠.١١١١	١٢٤٧	٢٠٧١٩.٨	--١٩٤٧٢.٨
الشبكة	١٠	٠.١٠٠٠	٢٧٧	١٨٦٤٧.٩	--١٨٣٧٠.٩
المجموع	٢,٩١٩		٢٦٤٠.٣٣	٥٤٧١٩.٠	

المصدر / الباحثان بالاعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان للعام ١٩٧٧.

شكل (١)

الرتبة الحجم لمدن النظام الحضري في محافظة النجف للعام (١٩٧٧)



المصدر/ الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (١) .

جدول (٢)

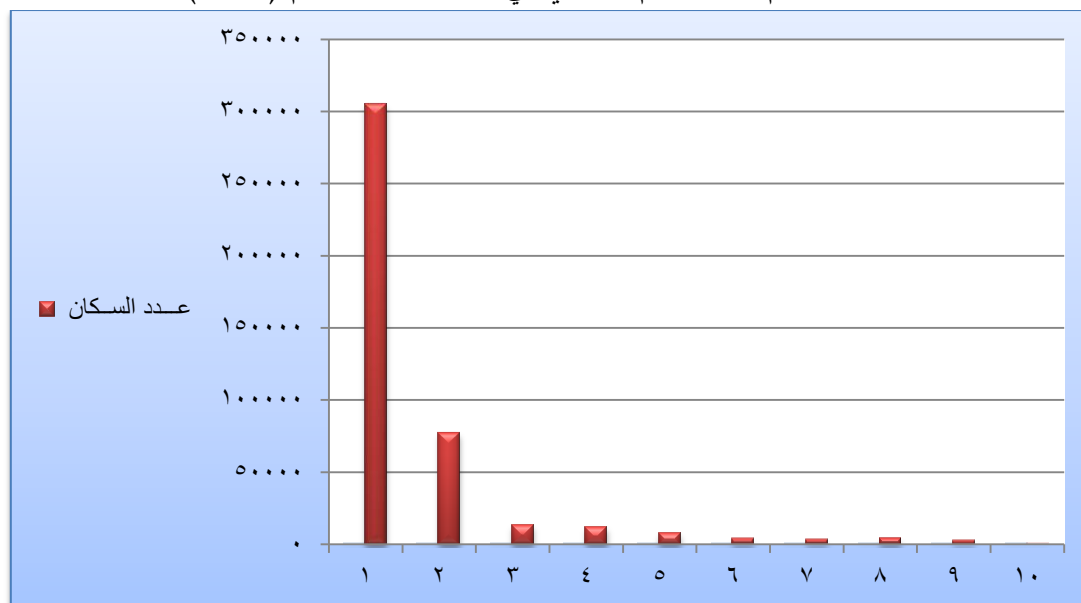
تطبيق قاعدة المرتبة / الحجم (زييف) على مدن النظام الحضري لعام ١٩٨٧

المدينة	الترتيب	معكوس الرتبة	حجم السكان الحقيقي	حجم السكان النظري	الاختلاف والحجم المتوقع حسب قاعدة زييف
النجف	١	١٠٠٠٠	٣٠٤٨٣٢	٣٠٤٨٣٢	صفر
الكوفة	٢	٠,٥٠٠٠	٧٧٢٧٩	١٥٢٤١٦	--٤٦١٧٧,٥
المنادرة	٤	٠,٢٥٠٠	١٢٠٧٧	١٠١٦٠,٦	--٣٩٢٦٣,٧
المشخاب	٣	٠,٣٣٣٣	١٣٤٤٤	٧٦٢٠,٨	--٥٢٢٧١,٦
الحيرة	٥	٠,٢٠٠٠	٨١٠,٨	٦٠٩٦٦,٤	--٣١٨٤٥,٨
الحيدرية	٦	٠,١٢٥٠	٤٣٧١	٥٠٨٠٥,٣	--٢١٧٣٨,٨
الحرية	٧	٠,١٦٠٠	٤٣٧١	٤٣٥٤٧,٤	--٢٨٥٧٣,٨
القادسية	٨	٠,١٤٠٠	٢٩٨٢	٣٨١٠,٤	--٢٤٤٤٢,٨
العباسية	٩	٠,١١١١	٢٣٠,٤	٣٣٨٧٠,٢	--١٩٤٧٢,٨
الشبكة	١٠	٠,١٠٠٠	٢٩٣	٣٠٤٨٣,٢	--١٨٣٧٠,٩
المجموع	٢,٩١٩		٤٢٩٢٩٥	٥٤٧١٩٠	

المصدر / الباحثان بالاعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان للعام ١٩٨٧.

شكل (٢)

المرتبة-الحجم لمدن النظام الحضري في محافظة النجف للعام (١٩٨٧)



المصدر / الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (٢)

جدول (٣)

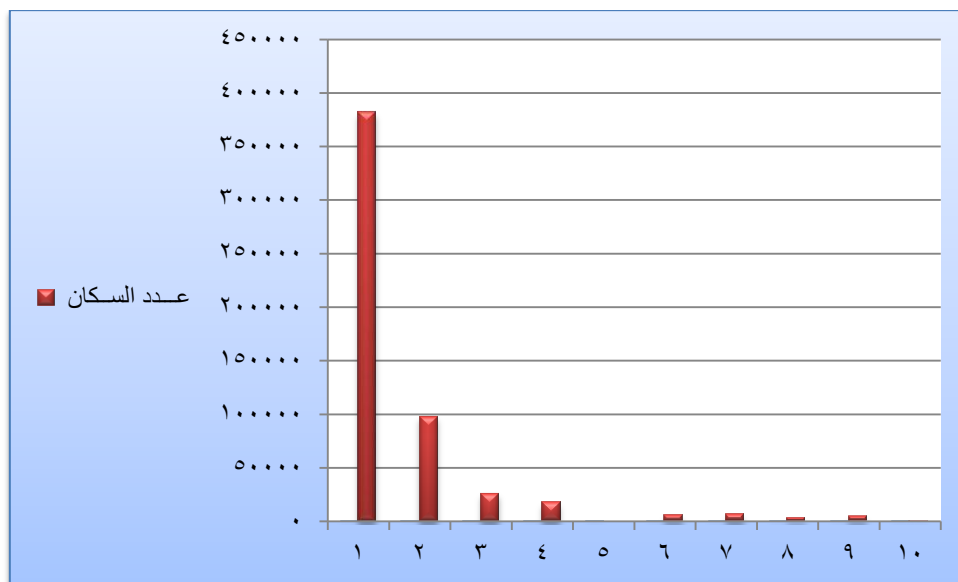
تطبيق قاعدة المرتبة / الحجم (زييف) على مدن النظام الحضري لعام ١٩٩٧

المدينة	الترتيب	معكوس الرتبة	حجم السكان الحقيقي	حجم السكان النظري	الاختلاف والحجم المتوقع حسب قاعدة زييف
النجف	١	١٠٠٠٠	٣٨١٤٨٦	٣٨١٤٨٦	صفر
الكوفة	٢	٠,٥٠٠٠	٩٧٦٢٦	١٩٠٧٤٣	--٩٣١١٧
المنادرة	٣	٠,٣٣٣٣	٢٥٨٨٣	١٢٧١٦٢	--١٠١٢٧٩
المشخاب	٤	٠,٢٥٠٠	١٧٠٥٣	٩٥٣٧١,٥	--٧٨٣١٨,٥
الحيدرية	٥	٠,٢٠٠٠	٦٢٦٨	٧٦٢٩٧,٢	--٧٠٠٢٩,٢
الحرية	٦	٠,١٦٠٠	٥٥٩٧	٦٣٥٨١	--٥٧٩٨٤
العباسية	٧	٠,١٤٠٠	٤٥٠٩	٥٤٤٩٨	--٤٩٩٨٩
القادسية	٨	٠,١٢٥٠	٣٢٨٥	٤٧٦٨٥,٧	--٤٤٤٠٠,٧
الشبكة	٩	٠,١١١١	٢١١	٣٨١٤٨,٦	--٣٧٩٣٧,٦
المجموع	٢,٨١٩		٥٤١٩١٨	١٠٧٤٩٧٣	

المصدر / الباحثان بالاعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان للعام ١٩٩٧.

شكل (٣)

المرتبة - الحجم لمدن النظام الحضري في محافظة النجف للعام (١٩٩٧)



المصدر/ الباحثان بالأعتداع على بيانات الجدول (٣) .

جدول (٤)

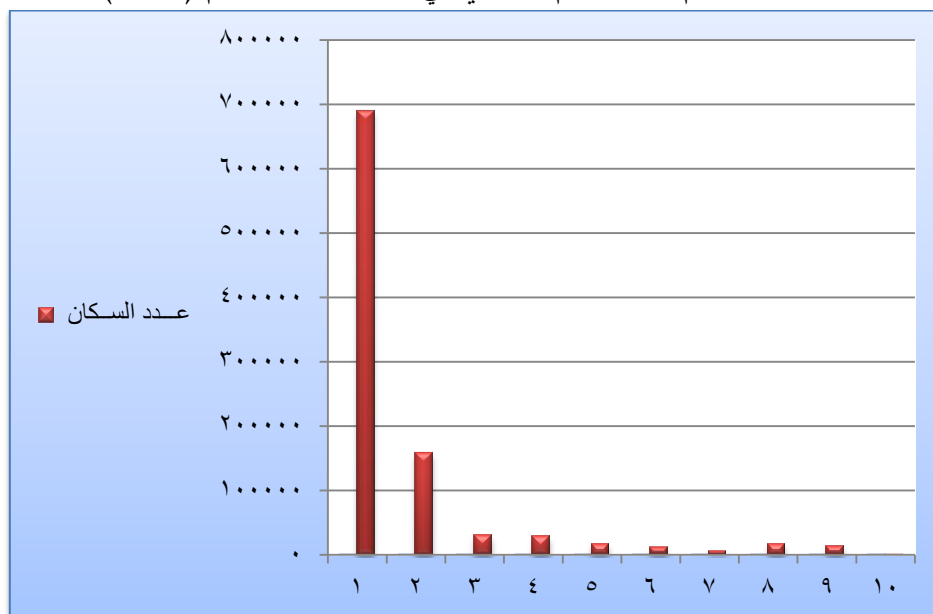
تطبيق قاعدة المرتبة / الحجم (زييف) على مدن النظام الحضري لعام ٢٠١٣

الاختلاف والحجم المتوقع حسب قاعدة زييف	حجم السكان النظري	حجم السكان الحقيقي	معكوس الرتبة	الترتيب	المدينة
صفر	٦٨٨٥٤٨	٦٨٨٥٤٨	١٠٠٠٠	١	النجف
--١٨٦٤٢٩	٣٤٤٤٢٧٤	١٥٧٨٤٥	٠,٥٠٠٠	٢	الكوفة
--٢٠٠٢٨٦	٢٢٩٥١٦	٢٩٢٣٠	٠,٣٣٣٣	٣	المنادرة
--١٤٣٨٨٨	١٧٢١٣٧	٢٨٢٤٩	٠,٢٥٠٠	٤	المشخاب
--١٢٠٧٨٨,٦	١٣٧٧٠٩,٦	١٦٩٢١	٠,٢٠٠٠	٥	الحيدرية
--٩٧٩٦٨	١١٤٧٥٨	١٦٧٩٠	٠,١٦٠٠	٦	الحيرة
--٨٥٢٢٣	٩٨٣٦٤	١٣١٤١	٠,١٤٠٠	٧	العباسية
--٧٤٦٨٥,٥	٨٦٠٦٨,٥	١١٣٨٣	٠,١٢٥٠	٨	الحرية
--٧٠٦٥٠,٣	٧٦٥٠٥,٣	٥٨٥٥	٠,١١١١	٩	القادسية
--٦٨٤٢٦,٨	٦٨٨٥٤,٨	٤٢٨	٠,١٠٠٠	١٠	الشبكة
	٢٠١٦٧٣٥	٩٦٨٣٩١	٢,٩١٩		المجموع

المصدر : الباحثان بالاعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء، تقديرات السكان للعام ٢٠١٣ .

شكل (٤)

المرتبة - الحجم لمدن النظام الحضري في محافظة النجف للعام (٢٠١٣)



المصدر/ الباحثان بالأعتماد على بيانات الجدول (٤) .

٢- قانون المدينة الأولى (المدينة الرئيسة (Jefferson Law of the primate city

سعى الباحثون إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين مراتب المدن وأحجامها . وظهرت فكرة قانون المدينة المسيطرة أو المهيمنة أو الأولى كما تسمى أحيانا (Primate city) Mork Jefferson عام ١٩٣٩ ، إذ يصفها جيفرسون بأنها أكثر المدن تأثيرا وسيطرة من النواحي السياسية والاقتصادية والسكانية . بمعنى : الاتجاه نحو التركيز السكاني في تجمعات حضرية كبيرة جداً ^(٥) .

ففي داخل الإطار المساحي الواحد تبرز مدينة واحدة على المدن الأخرى وتظهر عليها بشكل لا يتناسب مع الترتيب التدريجي . ففي ٢٨ دولة وجد جيفرسون أن أكبر مدينة يزيد عدد سكانها عن ضعفي المدينة الثانية مباشرة ، وفي ١٨ دولة تزيد ٣ أمثالها وفي المتوسط العام لأغلب الحالات وجد أن النسب بين (المدينة الأولى) والثانية والثالثة هي على الترتيب ١٠٠ : ٣٠ : ٢٠ ^(٦) .

أي أن هذا القانون يقوم على فكرة وجود مدينة رئيسة تحتل المرتبة الأولى في النظام الحضري هي في الغالب العاصمة ، التي تبرز سيطرتها على بقية المدن في الأقاليم ، تتركز فيها السلطة والخدمات

(٥) رشود بن محمد الخريفي ، التحضر في المملكة العربية السعودية ، دراسة في تعريف المدن وتوزيعها الحجمي

ومعدلات نموها السكاني ، جامعة الملك سعود ، كلية الآداب ، ١٩٩٨ ، ص ٣٩ .

(٦) جمال حمدان ، جغرافية المدن ، ط ٢ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٢٦١ .

والأنشطة التجارية والصناعية والسكان ، مما يؤدي إلى تضخمها على حساب المدن الأخرى ، وقد يجعلها تصل إلى عشرات أمثال المدينة الثانية ، ويرى جيفرسون إن المدينة الأولى هي عادةً عاصمة الدولة الوطنية وإنها تعبر أكثر من أي مدينة غيرها عن الكيان الوطني وتساهم أكثر ومن أي مدينة أخرى في توحيد الأمة .

ويبدو انه من الممكن لنا أن نعمق قانون الأولوية في ضوء التطور التاريخي فنسبة الأولوية لا تزداد فقط حيث النضج السياسي الوطني وإنما كذلك في المرحلة البدائية القصوى (الخام) من المدينة في الإقليم وما لدينا من أرقام عن أحجام المدن في أول مراحل الفترة الحديثة تدل على أن نسبة أولوية المدن الأولى قد تنافست باطراد مع النمو المدني العام وإن الأولوية في هذه المرحلة يمكن أن تكون أقل منها بكثير في أشد حالات النضج المدني الوطني ، وبمعنى هذا أن الأولوية تشتد وتزداد في حالتين متعارضتين تماماً الحاليتين الهامشيتين :

شدة البدائية الخام وشدة النضج أي ينبغي أن لا ننسى إن نسب الأولوية المختلفة هي تعبير خاص عن الشخصية الجغرافية للأقليم في كثير من الحالات ^(٧) .

وبعد تطبيق هذا القانون على مدن منطقة الدراسة وجدنا أنه قد انطبق على مدينة النجف خلال مدة الدراسة (١٩٧٧ - ٢٠١٣) وكما هو مبين في جدول (٥) ، في حين لم ينطبق على المدن الأخرى ففي عام ١٩٧٧ ونتيجة لإنخفاض نسبة سكان المدينتين الثانية والثالثة عن النسب المثالية التي جاء بها جيفرسون (٣٠ ، ٢٠) ، إذ بلغت نسبة المدينة الثانية (٤ ، ١٧%) وتمثلان معاً (١ ، ٢٠%) من حجم المدينة الأولى

جدول (٥)

تطبيق قانون المدينة الأولى لجيفرسون على مدن النظام الحضري لمحافظة النجف للمدة

(١٩٧٧ - ٢٠١٣)

المدن الفترة التعدادية	النجف	الكوفة	المناذرة
النسب النظرية	١٠٠	٣٠	٢٠
١٩٧٧	١٠٠	٤،١٧	٢،٧* ^٨ المشخاب

(٧) جمال حمدان ، المصدر نفسه ، ص ٢٢٨ .

^٨ * احتلت مدينة المشخاب المرتبة الثالثة بدلاً من مدينة المناذرة لعام ١٩٧٧ مما أدى إلى حدوث تغير في ترتيب مدن النظام للمدة المذكورة فيما عدا ذلك استمرت مدينة المناذرة بسيطرتها على المرتبة الثالثة وعلى امتداد مدة الدراسة .

١٩٨٧	١٠٠	١٧,٦	٣,١
١٩٧٧	١٠٠	١٨,١	٤,٧
٢٠١٣	١٠٠	١٦,١	٢,٩

المصدر / الباحثان بالاعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان للأعوام (١٩٧٧-١٩٨٧-١٩٩٧)، وتقديرات السكان للعام ٢٠١٣.

مما يدل ويثبت وجود مدينة أولى مهيمنة . بينما في عام ١٩٨٧ بقيت نسبة المدينتين الثانية والثالثة تقل عن النسب المثالية إذ بلغت نسبة المدينة الثانية (٦ ، ١٧%) ونسبة المدينة الثالثة (١ ، ٣%) أي إنهما تمثلان معاً (٧، ٢٠%) من حجم المدينة الأولى وهذا يشير إلى استمرار هيمنة مدينة النجف . إما خلال عام ١٩٩٧ فكانت نسبة المدينتين الثانية والثالثة (١ ، ١٨%) ، (٧ ، ٤%) على التوالي وتمثلان معاً (٨ ، ٢٢%) من حجم المدينة الأولى وهذا دليل على عدم انطباق القانون . واستمر عدم الانطباق هذا على سكان المدينتين الثانية والثالثة خلال عام ٢٠١٣ وقد استمر انخفاض نسبة سكان المدينتين عن النسب المثالية إذ بلغ سكان المدينة الثانية (١ ، ١٦%) وسكان المدينة الثالثة (٩ ، ٢%) وبمجموع (١٩%) من حجم المدينة الأولى .

نستنتج من ذلك أن مدينة النجف هي الأولى والمهيمنة على مدن النظام الحضري بدليل انطباق مؤشر المدينة الأولى لجيفرسون عليها فحسب دون المدن الأخرى خلال ست وثلاثين عاماً (مدة الدراسة) .

٣- المرتبة . الحجم حسب طريقة براوننك وجيبز (B roning and Gitbbs) :

تقوم هذه القاعدة اساساً على استخراج الحجم المتوقع (النظري) للمدن ضمن منطقة الدراسة والتي تم ترتيبها تنازلياً والتي توضحها الجداول (٦،٧،٨،٩) . إذ اظهر التطبيق العملي لها والمقارنة معها حقيقة جلية مفادها :

إن هناك فائض كبير جداً في حجم مدينة النجف بمقدار (٩٦٠٢٦) و (١٥٧٧٣) و (١٨٩٢٤٩) و (٣٥٦٧٩٤ نسمة) على امتداد مدة الدراسة (١٩٧٧-١٩٨٧-١٩٩٧-٢٠١٣) على التوالي . وبنسبة من الحجم الحقيقي تصل إلى (٥١ ، ٥- / ٥١ ، ٧- / ٥١ ، ٦- / ٤٩ ، ٨- / ٥١ ، ٥١%) على التوالي .

جدول (٦)

التراتب الحجمي لمدن النظام حسب طريقة براوننك وجيبز لعام ١٩٧٧

المدينة	المرتبة	معكوس المرتبة	الحجم الحقيقي	الحجم النظري*	الفرق بين الحجم النظري والحقيقي	الفرق كنسبة عن الحقيقي	الفرق كنسبة عن النظري
---------	---------	---------------	---------------	---------------	---------------------------------	------------------------	-----------------------

النجف	١	١٠٠٠٠	١٨٦٤٧٩	٩٠٤٥٣،٢	٩٦٠٢٥، ٨-	٥١، ٥-	١٠٦، ١-
الكوفة	٢	٠،٥٠٠٠	٤٧٠٦٢	٤٥٢٢٧	١٨٣٥، ٤-	٣، ٨٩-	٤، ٥٠-
المشخاب	٣	٠،٣٣٣٣	٩٨٨٨	٣٠١٥١، ١	٢٠٢٦٦٣، ١+	٢٥٠، +	٧٦، ٢+
المنادرة	٤	٠،٢٥٠٠	٧٣٥٦	٢٢٦١٣، ٣	١٥٢٥٧، ٣+	٢٠٧، ٤+	٧٦، ٤+
الحيرة	٥	٠،٢٠٠٠	٥٤٥٠	١٨٠٩١	١٢٦٤٢+	٢٣٢+	٦٩، ٨+
الحرية	٦	٠،١٦٠٠	٢٥٠٦	١٥٠٧٦	١٢٥٧٠، +	٥٠٢، +	٨٣، ٣+
القادسية	٧	٠،١٤٠٠	٢١٩٧	١٢٩٢٩	١٠٧٣٢+	٤٨٨، ١+	٨٢، ٩+
الحيدرية	٨	٠،١٢٥٠	١٥٧١	١١٣٠٧	٩٧٣٦، ٤+	٦٢٠، +	٨٦، ١+
العباسية	٩	٠،١١١١	١٢٤٧	١٠٠٥٠، ٣	٨٨٠٣، ٣+	٧٠٦، +	٧٨، ٥+
الشبكة	١٠	٠،١٠٠٠	٢٧٧	٩٠٤٥٤، ٣	٨٧٦٨، ٣+	٩٠٧، +	٩٦، ٩+
المجموع		٢، ٩١٩	٢٦٤٠٣٣	٢٦٤٩٤٤	١٩٦٦٣٤	٩ - + ٣٩٢٢	٥٨٤، ٩ - +

المصدر / الباحثان بالاعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٧٧.

* تم الحصول على الحجم النظري عن طريق قسمة المجموع الكلي للحجم الحقيقي / المجموع الكلي لمعكوس الرتبة، وبتقسيم الناتج على مرتبة المدينة يتم الحصول على حجمها المتوقع .

(-) يعني وجود زيادة في الحجم الحقيقي .

(+) يعني وجود نقص في الحجم الحقيقي .

* اختلاف الإشارة (+) أو (-) إمام الأرقام لا علاقة لها بعملية الجمع .

جدول (٧)

التراتب الحجمي لمدين النظام حسب طريقة براوننك وجبيلز لعام ١٩٨٧

المدينة	الرتبة	معكوس الرتبة	الحجم الحقيقي	الحجم النظري	الفرق بين الحجم النظري والحقيقي	الفرق كنسبة عن الحقيقي	الفرق كنسبة عن النظري
النجف	١	١،٠٠٠	٣٠٤٨٣٢	١٤٧٠٦٩	١٥٧٧٦٣-	٥١، ٧-	١٠٧، ٢-
الكوفة	٢	٠،٥٠٠٠	٧٧٢٧٩	٧٣٥٣٥	٣٧٤٥-	٤، ٨-	٥٠، ٩-
المنادرة	٣	٠،٣٣٣٣	١٢٠٧٧	٤٩٠٢٣	٣٥٥٧٩+	٢٦٥+	٧٢، ٥+
المشخاب	٤	٠، ٢٥٠٠	١٣٤٤٤	٣٦٧٦٧	٨٤٠١+	٧٠، +	٢٨٨، ٥+
الحيرة	٥	٠،٢٠٠٠	٨١٠٨	٢٩٤١٤	٢١٣٠٦+	٢٦٣+	٧٢، ٤+

الحيدرية	٦	٠،١٦٠٠	٤٣٧١	٢٤٥١٢	٢٠١٤١+	٤٦١+	٨٢، ١+
الحرية	٧	٠، ١٤٠٠	٤٣٧١	٢١٠١٠	١٧٣٩٦+	٣،٤٨١ +	٨٢، ٧+
القادسية	٨	٠، ١٢٥٠	٢٩٨٢	١٨٣٨٤	١٥٤٠٧+	٥١٦، ٤+	٨٣، ٧+
العباسية	٩	٠،١١١١	٢٣٠٤	١٦٣٤١	١٤٠٣٧+	٤٧١+	٨٥، ٩+
الشبكة	١٠	٠،١٠٠٠	٢٩٣	١٤٧٠٧	١٤٤٢+	٤٩٢، ١+	٩، ٨٠+
المجموع		٢،٩١٩	٤٢٩٣٠٤	٤٣٠٧٦٢	٢٩٥٢١٧	٣٠٧٥، ٥ -+	٨٨٩، ٨ -+

المصدر / الباحثان بالاعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء نتائج التعداد العام للسكان للعام ١٩٨٧.

جدول (٨)

التراتب الحجمي لمدن النظام حسب طريقة براوننك وجيبز لعام ١٩٩٧

المدينة	الرتبة	معكوس الرتبة	الحجم الحقيقي	الحجم النظري	الفرق بين الحجم النظري والحقيقي	الفرق كنسبة عن الحقيقي	الفرق كنسبة عن النظري
النجف	١	١،٠٠٠	٣٨١٤٨٦	١٩٢٢٣٧	١٨٩٢٤٩-	٤٩، ٦-	٩٨، ٤-
الكوفة	٢	٠،٥٠٠٠	٩٧٦٢٦	٩٦١١٨، ٥	١٥٠٧، ٥ -	١، ٦-	١٠، ٥٦-
المنادرة	٣	٠،٣٣٣٣	٢٥٨٨٣	٦٤٠٧٩	٣٨١٩٦+	١٤٨+	٥٩، ٦+
المشخاب	٤	٠، ٢٥٠٠	١٧٠٥٣	٤٨٠٥٩	٣١٠٠٦ +	١٨٩ +	٦٤، ٥+
الحيدرية	٥	٠،٢٠٠٠	٦٢٦٨	٣٨٤٤٥	٣٢١٧٧+	٥١٣+	٨٣، ٦+
الحرية	٦	١٦٠٠، ٠	٥٥٩٧	٣٢٠٣٩، ٥	٢٦٤٤٣+	٤٧٢، ٤+	٨٢، ٢+
العباسية	٧	٠، ١٤٠٠	٤٥٠٩	٢٧٤٦٢، ٤	٢٢٩٥٤+	٥٠٩ +	٨٣، ٥+
القادسية	٨	٠، ١٢٥٠	٣٢٨٥	٢٤٠٢٩، ٦	٢٠٧٤٥+	٦٣٢ +	٨٦، ٣+
الشبكة	٩	٠،١١١١	٢١١	٢١٣٥١٠	٢١٣٢٩٩+	١٠١٠٩٠+	٩٩، ١+
المجموع		٢، ٨١٩	٥٤١٩١٨	٧٣٥٩٨٠	٢٧٥٥٧٧	١٠٣٦٠، ٤، ٩ -+	٦٥٨، ٧ -+

المصدر / الباحثان بالاعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء نتائج التعداد العام للسكان للعام ١٩٩٧.

جدول (٩)

التراتب الحجمي لمدن النظام حسب قاعدة براوننك وجييز لعام ٢٠١٣

المدينة	الرتبة	معكوس الرتبة	الحجم الحقيقي	الحجم النظري	الفرق بين الحجم النظري والحقيقي	الفرق كنسبة عن الحقيقي	الفرق كنسبة عن النظري
النجف	١	١,٠٠٠	٦٨٨٥٤٨	٣٣١٧٥٤	-٣٥٦٧٩٤	-٨,٥١	-٥,١٠٧
الكوفة	٢	٠,٥٠٠٠	١٥٧٨٤٥	١٦٥٨٧٧	-٨٠٣٢	-٠,٠٩	-٤,٨٤
المنادرة	٣	٠,٣٣٣٣	٢٩٢٣٠	١١٠٥٨٤	٨١٣٥٤ +	٣,٢٧٨	٥٣,٧٣
المشخاب	٤	٠,٢٥٠٠	٢٨٢٤٩	٨٢٩٣٨,٥	٥٤٦٨٩,٥ +	١٩٤ +	٦٥,٩٠
الحيدرية	٥	٠,٢٠٠٠	١٦٩٢١	٦٦٣٥١	٤٩٤٣٠ +	٢٩٢ +	٧٤,٤٠
الحيرة	٦	١٦٠٠,٠	١٦٧٩٠	٥٥٢٩٢,٣	٣٨٥٠٢,٣ +	٢٢٩ +	٦٩,٦٠
العباسية	٧	٠,١٤٠٠	١٣١٤١	٤٧٣٩٣,٤	٣٤٢٥٢,٤ +	٢٦١ +	٧٢,٢٠
الحرية	٨	٠,١٢٥٠	١١٣٨٣	٤١٤٦٩,٢	٣٠٠٨٦,٢ +	٢٦٤ +	٧٢,٥٠
القادسية	٩	٠,١١١١	٥٨٥٥	٣٦٨٦١,٥	٣١٠٠٦,٥ +	٥٣٠ +	٨٤,١٠
الشبكة	١٠	٠,١٠٠٠	٤٢٨	٣٣١٧٥,٤	٣٢٧٤٧,٤ +	٧٦٥,١ +	٩٨,٧٠
المجموع		٢,٩١٩	٩٦٨٣٩٠	٩٧١٦٩٦٣	٧١٦٨٩٤,٣	٢٨٧٠,٥ -	٧٢٣,٢ -

المصدر / الباحثان بالاعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء ، تقديرات السكان للعام ٢٠١٣ .

وعلى هذا الأساس من الهيمنة والترهل الحجمي فأن الأمر يتطلب التقليل من حجمها بمقدار الإحجام المطلقة والنسبة أعلاه لتكون متطابقة مع القاعدة أو الحجم المثالي الذي ينبغي أن تكون عليه بمعنى أنها فاقت في حجمها الحقيقي الحجم النظري كثيراً ، فيما كانت المدن الأخرى بإحجام مغلقة صغيرة تقل كثيراً عن إحجامها نظرياً ، على الرغم من حالة التباين بينها على أساس الفترات التعددية الأربعة ، ففي عام ١٩٧٧ نجد أن أكبر نسبة في مدينة الشبكة بواقع (+ ٩٠٧) وقلها في مدينة المشخاب (+ ٢٠٥) وهكذا بالنسبة للمدن الأخرى في عام ١٩٩٧ - ١٩٩٨ كأعلى نسبة بواقع (+ ١, ٧٦٥١) ومدينة الكوفة كأدنى نسبة بمقدار (+ ٠, ٥) .

إن المعطيات أعلاه تشير إلى حالة العجز والنكوص الحجمي باستثناء مدينة النجف التي مثلت المدينة الرئيسة بدون منازع بسبب خصائص وميزات تم التطرق لها في موضوع سابق وهذا يشير إلى وجود حاجة ملحة وواضحة لأحداث نوع من التوازن على مدن المنظومة الحضرية بدليل إن المدن التالية لمدينة النجف بحاجة إلى زيادة في إعداد سكانها لكون أن الحجم الحقيقي هو أقل من النظري أو المتوقع حسب القاعدة في الوقت الذي امتازت به مدينة النجف باستقطاب السكان وعلى طول مدة الدراسة (١٩٧٧ - ٢٠١٣) ، مما أدى إلى هيمنة وسيطرة حضرية واضحة للمدينة على مستوى المحافظة .

ولزيادة تأكيد ذلك يمكن أن نلاحظ بوضوح معدل الانحراف التام * والذي كانت عليه مدن المنظومة الحضرية والذي بلغ (٢٣ ، ٣٧ / ٣٨ ، ٣٤ / ٤٢ ، ٢٥ / ٣٧ ، ٠١) للأعوام ١٩٩٧ ، ١٩٨٧ ، ١٩٧٧ ، ٢٠١٣ ، على التوالي ، مما يدل على ضرورة تحرك السكان من مدن الجداول (٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠) بمقدار هذه النسب على التوالي من مدينة لأخرى لكي تتطابق مع هذه القاعدة في وقت بلغ معدل التحرك في عمومها بنسبة (٩ - + ، ٣٩٢٢) ، (٥ - + ، ٣٠٧٥) ، (٩ - + ، ١٠٣٦٠٤) و (٥ - + ، ٢٨٧٠) ولأعوام (١٩٧٧ ، ١٩٨٧ ، ١٩٩٧ ، ٢٠١٢٣) على التوالي لكي تتلاءم مع القاعدة المذكورة .

مما تقدم يمكن القول إن حالة عدم التطابق مع قاعدة التراتب الحجمي بسبب الانحراف الكبير في الأحجام إذ أن حجوم المدن التي تلي المدينة الأولى أو الرئيسة صغيرة ، مما يؤكد تأثير عوامل بعينها ولاسيما العامل الديني وأخرى منبثقة عن الحالة الحضرية التي تعيشها مدينة النجف ، الأمر الذي جعل منها رئيسة مدن النظام الحضري بامتياز .

٤ - مؤشر الأولوية (دليل الهيمنة الحضرية) Walther Christaller

تعرض هذه النظرية التفسير الأستنتاجي الأول لتوزيع المدن المتوازن التدرج بأحجام المراكز الحضرية بدلالة الخدمات الحضرية . إذ ترتبط الأماكن المركزية حسب النظرية مع أقاليمها بعلاقات اقتصادية تقل أو تزيد حسب مستوى الخدمات التي يقدمها كل منها . ومن ثم جاءت النظرية لدراسة العلاقة بين مراكز توزيع الخدمات والبضائع في إقليم ما ، واثار ذلك في هرمية النظام الحضري في ذلك الإقليم ^(٩) .

إن مقياس الأولوية أو الهيمنة هو أبسط مقياس للتركز فهو ينسب عدد السكان المدينة الكبرى إلى مجموعة سكان المدن الثلاث التالية لها في الحجم وقد اظهرت أهمية عنصر الخدمات كعامل رئيس في

(٩) عثمان محمد غنيم ، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي ، كلية التخطيط والإدارة ، جامعة عمان التطبيقية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ط٣ ، ٢٠٠٥ ، ص ١٤٥ .

توزيع حجم المدن ، لذا يمكن القول إن نظرية كرسنالر هي أولى النظريات والمفاهيم التي تتعلق باكتشاف العلاقات بين المدن من حيث وظائفها وإحجامها وتباعدها وإعدادها وتداخلها وترتيبها الهرريكي^(١٠) .

لذا فمقياس الأولوية ينسب عدد سكان المدينة الكبرى إلى مجموعة تعداد السكان الحضريين للمدن الثلاث التالية في الحجم السكاني ، فإذا كانت النتيجة تساوي واحداً صحيحاً فذلك يعني أن عدد سكان المدينة الأولى سيساوي مجموع سكان المدن الثلاثة التي تليها ويدل ذلك على وجود هيمنة للمدينة الأولى على النظام الحضري بشكل عام من حيث عدد السكان وعدد الوظائف والأنشطة المختلفة ، وتزيد الهيمنة تدريجياً كلما زادت قيمة الدليل على الواحد الصحيح وعكس ذلك صحيح.

ويعرض لنا الجدول (١٠) دليل الهيمنة الحضرية لمدينة محافظة النجف خلال عام ١٩٧٧ احتلت مدينة النجف المرتبة الأولى من حيث عدد السكان ثم تليها مدينة الكوفة في المرتبة الثانية ومدينة المشخاب في المرتبة الثالثة والمناذرة في المرتبة الرابعة ويتقسم عدد سكان مدينة النجف البالغ (١٨٦٤٧٩ نسمة) على مجموع سكان المدن الثلاث التالية والتي شكلت (٦٤٣٠٦ نسمة) نجد أن هناك مؤشراً قوياً على هيمنة مدينة النجف على بقية المدن الأخرى بدليل بلغ (٨٩ ، ٢) ، إما خلال عام ١٩٨٧ يظهر أن دليل الهيمنة قد ازداد مقارنة بعام ١٩٧٧ إذ بلغ (٩٦ ، ٢) وبفارق موجب مقداره (٠٧ ، ٠) ، إما خلال العام ١٩٩٧ فقد بلغ (٧١ ، ٢) مما يؤكد استمرار وتيرة الهيمنة .

جدول (١٠)

قانون الأولوية أو دليل الهيمنة الحضرية لـ (كريسنالر) للفترة (١٩٧٧ - ٢٠١٣)

دليل الهيمنة الحضرية	حجم سكان المدن			الفترة التعدادية
	الرابعة	الثالثة	الثانية	
٢ ، ٨٩	٧٣٥٦	٩٨٨٨	٤٧٠٦٢	١٩٧٧
٢ ، ٩٦	١٣٤٤٤	١٢٠٧٧	٧٧٢٧٩	١٩٨٧
٢ ، ٧١	٢٥٨٨٣	١٧٠٥٣	٩٧٦٢٦	١٩٩٧
٣ ، ١٩	٢٩٢٣٠	٢٨٢٤٩	١٥٧٨٤٥	٢٠١٣

(١٠) عبد الله عطوي ، جغرافية المدن ، ج٣ ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص ٥٦ .

* لمزيد من الأطلاع ينظر : محمد فرج جاسم طه العيسوي ، التحليل المكاني لتوزيع المستقرات البشرية في قضاء

الفلوجة أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الأنبار، ٢٠١٣، ص ١٩٠.

المصدر / الباحثان بالاعتماد على الجهاز المركزي الإحصائي ، نتائج التعداد العام للسكان لمحافظة النجف للأعوام (١٩٧٧ - ١٩٨٧ - ١٩٩٧) وتقديرات السكان للعام ٢٠١٣ .

وفي عام ٢٠١٣ فقد تكرر المشهد بقوة وبدليل بلغ (١٩، ٣) إذ جاء نموها بصورة أسرع من نمو المدن الثلاث التالية لها خلال مدة الدراسة ، مما يشير إلى استمرارية تركيز السكان فيها ، فضلاً عن تفردا بتركيبها الوظيفي بالمقارنة مع مدن النظام الأخرى .

وبالتالي فالتركيز السكاني فيها لم يأت بمحض الصدفة ولا نتيجة عوامل عشوائية وإنما استجابة لقوى جاذبة وشديدة التأثير ، لتمتعها بخصائص ومميزات لا تتوفر في مدن المحافظات الأخرى ، وان نفوذها يشتمل على المكانة الاقتصادية والاجتماعية والإدارية التي تحتلها في صفوف العلاقة الحضرية ، كعاصمة في الإقليم الإداري .

٥- مقياس الكثافة الحضرية :

توصل كل من الباحثين (Eric Strobl , Luisito Bertinelli) عام ٢٠٠٣ ، إلى مقياس جديد للتركز الحضري يدعى (الكثافة الحضرية) عرف مقياس الكثافة الحضرية بنسبة سكان الحضر في المدن وقدرت نقطة التحول أو العينة للكثافة الحضرية لتكون (٣٦ %) ^(١١) .

وباستخدام هذا المقياس يمكننا رصد التركيز الحضري في مدينة النجف وذلك من خلال مقارنة نسبة سكان الحضر فيها مع إجمالي سكان حضر المدن الأخرى التابعة للمنظومة الحضرية إذ يشير الجدول (١١) إلى إن مدينة النجف تصدرت بقية المدن في حجم السكان إذ بلغت (١٨٦٤٩٧ نسمة) فيما يقابلها من مجموع السكان الحضر لأجمالي المدن والبالغ (٧٧٥٥٤ نسمة) خلال العام ١٩٧٧ وبكثافة تركيز بلغت (٦٣ ، ٧٠%) ما يؤكد بوضوح هيمنة وسيطرة عالية خلال تلك المدة . إما خلال العام ١٩٨٧ فقد استمر مقياس الكثافة الحضرية بالارتفاع على مستوى المدينة وواقع (٧١ %) وهذا يشير إلى استمرار ارتفاع معدل السكان الحضر على مستوى المدينة . إما خلال عام ١٩٩٧ فقد بلغت كثافة التركيز الحضري (٧٠ ، ٣) % .

جدول (١١)

مقياس الكثافة الحضرية لمدن النظام الحضري في محافظة النجف للأعوام ١٩٧٧ - ٢٠١٣

(١١) دينا الدجاني ومحمد يسار عابدين ، اتجاهات التركيز الحضري في الجمهورية العربية السورية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية ، العدد الثاني ، ٢٠٠٩ ، ص ٥٣ .

المراكز الحضرية	حجم السكان ١٩٧٧	النسبة	حجم السكان ١٩٨٧	النسبة	حجم السكان ١٩٩٧	النسبة	حجم السكان ٢٠١٣	النسبة
النجف	١٨٦٤٧٩	٧٠،٦	٣٠٤٨٣٢	٧١	٣٨١٤٨٦	٧٠،٣	٦٨٨٥٤٨	٧١،١
الكوفة	٤٧٠٦٢	١٧،٤	٧٧٢٧٩	١٧،٦	٩٧٦٢٦	١٨،١	١٥٧٨٤٥	١٦،١
المشخاب	٩٨٨٨	٣،٦	١٢٠٧٧	٣،٨	١٧٠٥٣	٣،١	٢٨٢٤٩	٢،٨
المناذرة	٧٣٥٦	٢،٧	١٣٤٤٤	٣،١	٢٥٨٨٣	٤،٧	٢٩٢٣٠	٢،٩
الحيرة	٥٤٥٠	٢،٠	٨١٠٨	١،٨	/	/	١٦٧٩٠	١،٧
الحرية	٢٥٠٦	٠،٩	٣٦١٤	٠،٨	٥٥٩٧	١،١	١١٣٨٣	١،١
القادسية	٢١٩٧	٠،٨	٢٩٨٢	٠،٧	٣٢٨٥	٠،٦	٥٨٥٥	٠،٥
الحيدرية	١٥٧١	٠،٤	٤٣٧١	٠،٩	٦٢٦٨	١،١	١٦٩٢١	١،٧
العباسية	١٢٤٧	٠،٤	٢٣٠٤	٠،٥	٤٥٠٩	٠،٨	١٣١٤١	١،٣
الشبكة	٢٧٧	٠،١	٢٩٣	٠،٠٦	٢١١	٠،٠٣	٤٢٨	٠،٠٤
المجموع	٢٦٤٠٣٣	١٠٠	٤٢٩٣٠٤	١٠٠	٥٤١٩١٨	١٠٠	٩٦٨٣٩٠	١٠٠

المصدر / الباحثان بالاعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء نتائج التعداد العام للسكان للأعوام (١٩٧٧ - ١٩٨٧ - ١٩٩٧) وتقديرات السكان لعام ٢٠١٣ .

وخلال عام ٢٠١٣ بلغ عدد السكان الحضريين في مدينة النجف (٦٨٨٥٤٨ نسمة) مقارنة مع إجمالي سكان الحضر للمدن الأخرى التابعة لها ضمن المنظومة الحضرية واستمرار وتيرة التركيز الحضري في المدينة بواقع (١ ، ٧١ %) مما يؤكد وبدون لبس هيمنتها على جميع عناصر النظام الحضري الذي تنتمي إليه الى حد الترهل في حجمها السكاني في المقابل قزمية واضحة لبقية المدن وفي هذا تأكيد إلى ما ذهبنا إليه كل المؤشرات السالفة الذكر في هذا العدد .

ومن المؤشرات الأخرى التي اعتمدتها الدراسة في هذا الصدد (١٢) :

٦- متوسط نصيب المدينة الأخرى من المدينة الأولى (*) :-

وهو متوسط الذي يعكس مدى نصيب المدينة الأولى بالمحافظة من سكان حضرها من ناحية ، ويدل على مدى التضرس الحجمي لمدينة من ناحية أخرى ، إذ انه كلما ارتفع الرقم الخاص به كلما تضاعلت هيمنة المدينة الأولى والعكس صحيح ، وان توقف ذلك على مدن المحافظة ، لأنه كلما توزع سكان حضر المحافظة على عدد اكبر من المدن كلما أدى ذلك إلى انخفاض نصيب المدينة الأولى بها من

(١٢) احمد عبد العال ، هيمنة المدن المصرية ، دراسات في جغرافية المدن ، المجلة العلمية كلية الآداب ، جامعة المنيا ، ١٩٩٨ ، ص ٣ .

جملة سكان حضرها ، وقد تم الحصول عليه بقسمة مجموع نسب المدن الأخرى- التالية للمدينة الأولى على عدد هذه المدن .

٧- مؤشر التقارب الحجمي (**): -

الذي يدل على مدى الفارق الحجمي بين المدينة الأولى والمدن الأخرى بالمحافظة ، وكلما كانت مدن محافظة ما متقاربة حجماً كلما ضعفت هيمنة مدينتها الأولى والعكس الصحيح ، ويتوقف ذلك على نصيب المدينة الأولى بالمحافظة من جملة سكان حضرها ، وقد تم الحصول عليه عن طريق طرح (الجزر التربيعي لنواتج قسمة مجموع نسب المدن الأخرى على عددها مضروباً في ١٠٠) من ١٠٠

(*) تم استخراج متوسط نصيب المدينة الأخرى من المدينة الأولى عن طريق القانون الآتي :-

** تم استخراج مؤشر التقارب الحجمي عن طريق القانون التالي :-

$$100 - \frac{\text{مجموع نسب المدن الأخرى التالية للمدينة الأولى}}{\text{عدد هذه المدن}} \times 100$$

٨- مؤشر درجة هيمنة المدينة الأولى * :-

يعكس مدى أهمية هذه المدينة مقارنة بالمدن الثلاث بالمحافظة ، وقد تم الحصول عليه عن طريق طرح (الجزر التربيعي لمجموع نسب المدن التالية للمدينة الأولى) من ١٠٠.

٩- مؤشر حدة هيمنة المدينة الأولى ** :-

ويعكس مدى هيمنة المدينة مقارنة بالمدن الثلاث التالية لها في الحجم وكلما صغر الرقم الخاص بهذا المؤشر كلما دل ذلك على قوة هيمنة المدينة الأولى والعكس صحيح ، وقد تم الحصول عليه عن طريق طرح (الجزر التربيعي لمجموع نسب المدن الثلاث التالية للمدينة الأولى) من ١٠٠ .

يتضح لنا من خلال الجدول (١٢) لعام ١٩٧٧ أن متوسط نصيب المدينة الأخرى من المدينة الأولى بلغ (٣،٢٦) وهذا يشير إلى هيمنة واضحة لمدينة النجف على بقية المدن ، شكل (٥) ، فهو يشير إلى متوسط متواضع جداً بالمقاييس إلى ما بلغته المدينة الأولى (النجف) من نسبة عالية بلغت (٦

٧٠، %) من المجموع الكلي للسكان الحضر . إما فيما يتعلق بمؤشر التقارب الحجمي فقد بلغ (٨١) ، وهو يشير إلى حجم منفلت تدور في فلكه بقية المدن فلا تقارب حجمي البتة .
في حين بلغ مؤشر درجة الهيمنة للمدينة الأولى (٨١) ودلالاته هي ذاتها في المؤشر الذي سبق ،
إما مؤشر حدة الهيمنة للمدينة الأولى فقد بلغ (٩٤ ، ٤٠) وفيه طغيان للهيمنة بمقدار (٠٦،٩٥ %).
أما خلال عام ١٩٨٧ فاستمرت هيمنة مدينة النجف إذ بلغ متوسط نصيب المدينة الأخرى من المدينة الأولى (٣،٢٢)، جدول (١٣) ، في حين بلغ مؤشر التقارب الحجمي (٧٩،٤) ، إما مؤشر درجة الهيمنة الأولى فقد بلغ (٦١،٩٤) ، في حين بلغ مؤشر حدة الهيمنة للمدينة الأولى (٤٠ ، ٨٩) ، شكل (٦) .

تم استخراج مؤشر درجة هيمنة المدينة الأولى عن طريق القانون التالي :
(١٠٠ - مجموع نسب المدن الأخرى التالية للمدينة الأولى)

** تم استخراج مؤشر حدة هيمنة المدينة الأولى عن طريق القانون التالي :
(١٠٠ - مجموع نسب المدن الثلاث التالية للمدينة الأولى)

جدول (١٢)

مؤشرات الهيمنة الحضرية الأربعة لمدن النظام الحضري في محافظة النجف للعام ١٩٧٧

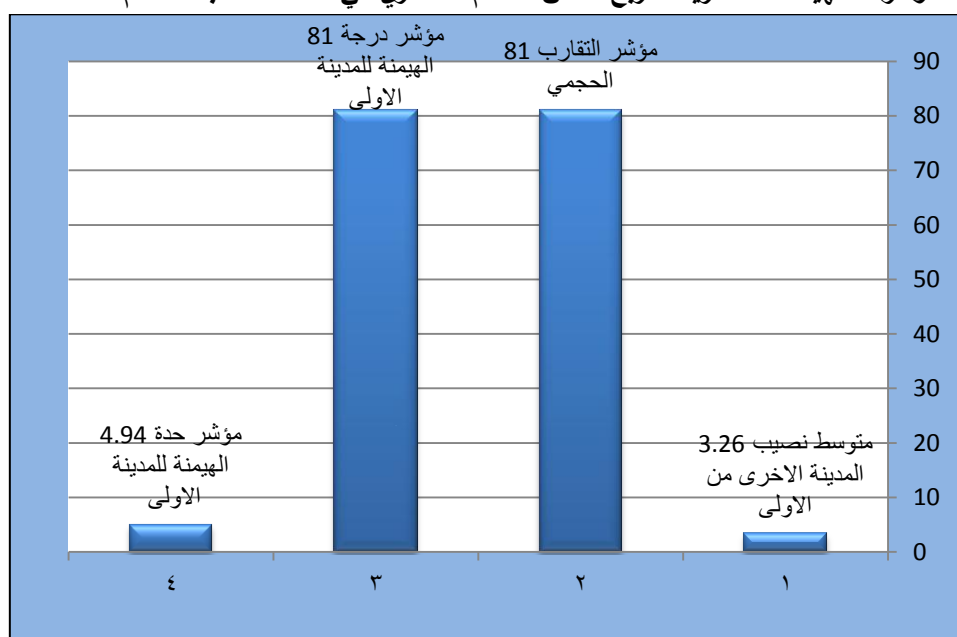
المدينة	الرتبة	عدد السكان	النسبة %
النجف	١	١٨٦٤٧٩	٧٠،٦٣
الكوفة	٢	٤٧٠٦٢	١٧،٨٢
المشخاب	٣	٩٨٨٨	٣،٧٥
المناذرة	٤	٧٣٥٦	٢،٧٩

٢,٠٦	٥٤٥٠	٥	الحيرة
٠,٩٥	٢٥٠٦	٦	الحرية
٠,٨٣	٢١٩٧	٧	القادسية
٠,٦٠	١٥٧١	٨	الحيدرية
٠,٤٧	١٢٤٧	٩	العباسية
٠,١٠	٢٧٧	١٠	الشبكة
%١٠٠	٢٦٤٠٣٣		المجموع
مؤشر التقارب الحتمي ٨١		متوسط نصيب المدينة الأخرى من الأولى ٣,٢٦	
مؤشر حدة الهيمنة للمدينة الأولى ٤,٩٤		مؤشر درجة الهيمنة للمدينة الأولى ٨١	

المصدر / الباحثان بالاعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام لسكان محافظة النجف، ١٩٧٧

شكل (٥)

مؤشرات الهيمنة الحضرية الأربع لمدن النظام الحضري في محافظة النجف للعام ١٩٧٧



المصدر/ الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (١٢).

جدول (١٣)

مؤشرات الهيمنة الحضرية الأربعة لمدن النظام الحضري في محافظة النجف للعام ١٩٨٧

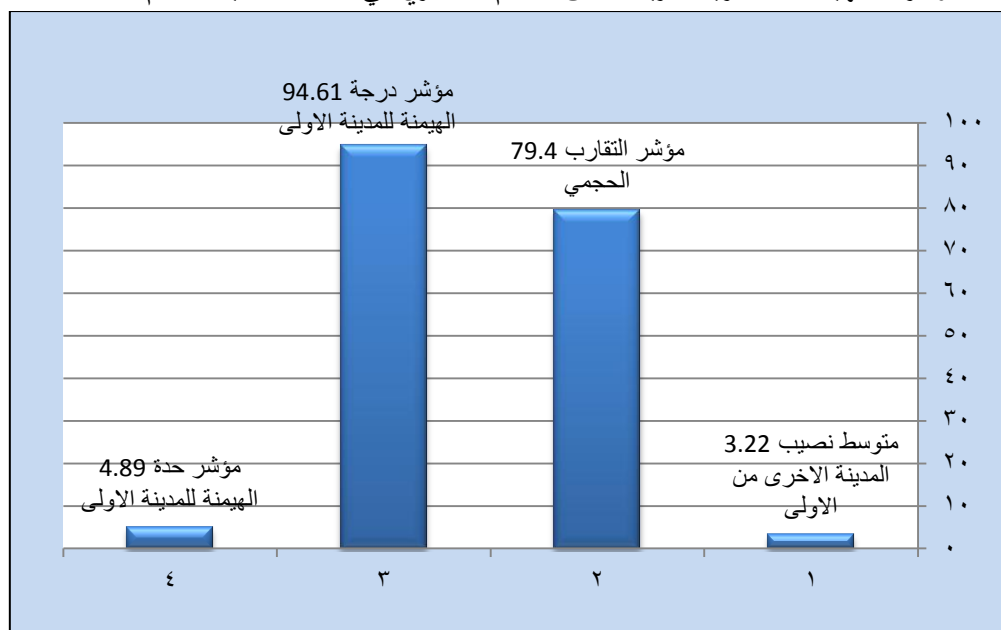
المدينة	الرتبة	عدد السكان	النسبة %
النجف	١	٣٠٤٨٣٢	٧١,٠٠
الكوفة	٢	٧٧٢٧٩	١٨,٠٠
المنادرة	٤	١٣٤٤٤	٢,٨١

المشخاب	٣	١٢٠٧٧	٣,١٣
الحيرة	٥	٨١٠٨	١,٩٠
الحرية	٦	٣٦١٤	٠,٨٤
القادسية	٧	٢٩٨٢	٠,٧٠
الحيدرية	٨	٤٣٧١	١,٠٢
العباسية	٩	٢٣٠٤	٠,٥٣
الشبكة	١٠	٢٩٣	٠,٠٧
المجموع		٤٢٩٣٠٤	%١٠٠
متوسط نصيب المدينة الأخرى من الأولى ٣,٢٢	مؤشر التقارب الحجمي ٧٩,٤		
مؤشر درجة هيمنة المدينة الأولى ٩٤,٦١	مؤشر حدة الهيمنة للمدينة الأولى ٤,٨٩		

المصدر / الباحثان بالاعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام لسكان محافظة النجف، ١٩٨٧ .

شكل (٦)

مؤشرات الهيمنة الحضرية الأربعة لمدن النظام الحضري في محافظة النجف للعام ١٩٨٧



المصدر/ الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (١٣) .

إما خلال عام ١٩٩٧ فقد بلغ متوسط نصيب المدينة الأخرى من الأولى (٧٠,٣) ومؤشر التقارب الحجمي (٣,٩٢) ، مؤشر درجة الهيمنة للمدينة الأولى (٥٦,٩٤) ، مؤشر حدة الهيمنة الأولى فقد بلغ (٠,٩٥) ، جدول (١٤) وشكل (٧) .

وفي عام ٢٠١٣ ومن خلال معطيات الجدول (١٥) ، فقد بلغ متوسط نصيب المدينة الأخرى من الأولى (٣، ٢١) ، في حين بلغ مؤشر التقارب الحجمي (١٦، ٧٩) ، إما مؤشر درجة الهيمنة للمدينة الأولى (٦٢، ٩٤) ، في حين بلغ مؤشر حدة هيمنة المدينة الأولى (٧٢، ٤) ، شكل (٨) .

جدول (١٤)

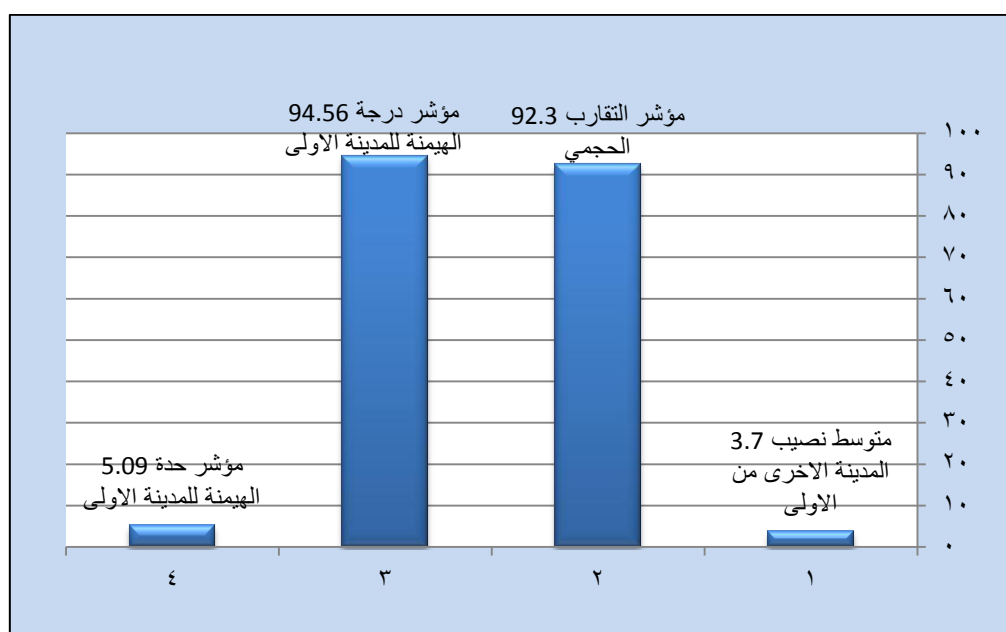
مؤشرات الهيمنة الحضرية الأربعة لمدن النظام الحضري في محافظة النجف للعام ١٩٩٧

المدينة	الترتبة	عدد السكان	النسبة %
النجف	١	٣٨١٤٨٦	٧٠ ، ٤٠
الكوفة	٢	٩٧٦٢٦	١٨ ، ٠١
المناذرة	٣	٢٥٨٨٣	٤ ، ٧٨
المشخاب	٤	١٧٠٥٣	٣ ، ١٥
الحيرة	٥	/	/
الحرية	٦	٥٥٩٧	١ ، ٠٣
الحيدرية	٧	٦٢٦٨	١٦ ، ١
القادسية	٨	٣٢٨٥	٠ ، ٦١
العباسية	٩	٤٥٠٩	٠ ، ٨٣
الشبكة	١٠	٢١١	٠ ، ٤٠
المجموع		٥٤١٩١٨	%١٠٠
متوسط نصيب المدينة الأخرى من الأولى ٣، ٧٠		مؤشر التقارب الحجمي ٩٢، ٣	
مؤشر درجة الهيمنة للمدينة الأولى ٩٤، ٥٦		مؤشر الهيمنة للمدينة الأولى ٥٠، ٩	

المصدر / الباحثان بالاعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام لسكان محافظة النجف، ١٩٩٧ .

شكل (٧)

مؤشرات الهيمنة الحضرية الأربعة لمدن النظام الحضري في محافظة النجف للعام ١٩٩٧



المصدر/ الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (١٤) .

جدول (١٥)

مؤشرات الهيمنة الحضرية الأربعة لمدن النظام الحضري في محافظة النجف للعام ٢٠١٣

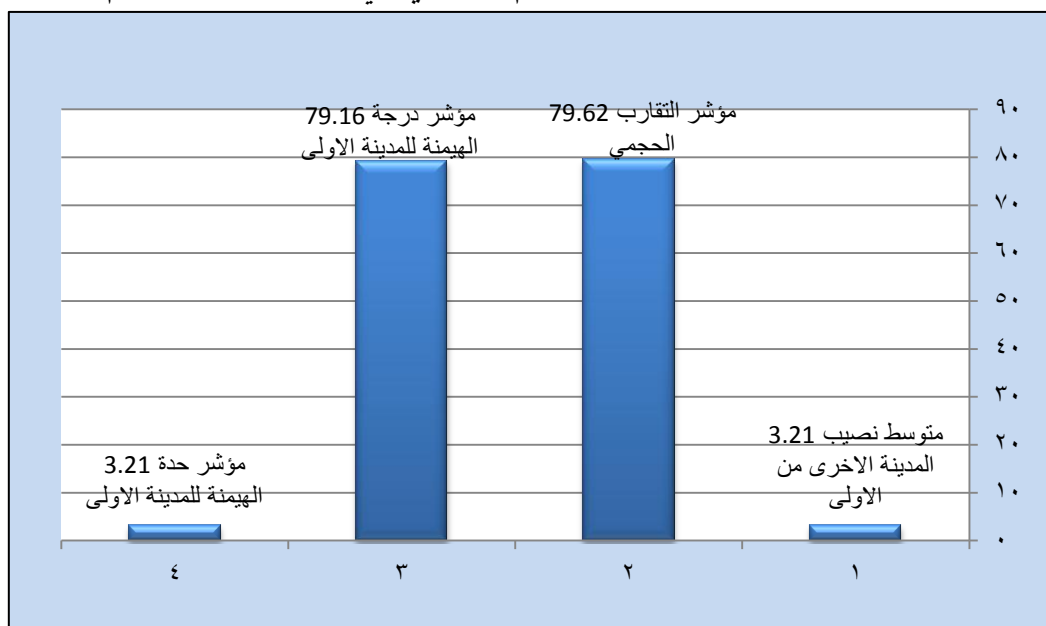
المدينة	الرتبة	عدد السكان	النسبة %
النجف	١	٦٨٨٥٤٨	٧١,١٠
الكوفة	٢	١٥٧٨٤٥	١٦,٣٠
المنادرة	٣	٢٩٢٣٠	٣,٠٢
المشخاب	٤	٢٨٢٤٩	٢,٩٢
الحيرة	٥	١٦٧٩٠	٢,٩٢
الحرية	٦	١١٣٨٣	١,٧٣
القادسية	٧	٥٨٥٥	١,١٨
الحيدرية	٨	١٦٩٢١	٧٥,١
العباسية	٩	١٣١٤١	٠,٣٦
الشبكة	١٠	٤٢٨	٠,٠٤
المجموع		٩٦٨٣٩٠	١٠٠
متوسط نصيب المدينة الأخرى من الأولى ٣,٢١	مؤشر التقارب الحجمي ٧٩,١٦		
مؤشر درجة هيمنة المدينة الأولى ٩٤,٦٢	مؤشر حدة هيمنة المدينة الأولى ٤,٧٢		

المصدر : الباحثان بالاعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء ،نتائج التقديرات العامة لسكان محافظة النجف للعام

٢٠١٣.

شكل (٨)

مؤشرات الهيمنة الحضرية الأربعة لمدن النظام الحضري في محافظة النجف للعام ٢٠١٣



المصدر/ الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (١٥) .

وجميعها توضح بيان ما عليه واقع النظام الحضري من اختلال مكاني ووظيفي . لما تمارسه مدينة النجف من هيمنة مطلقة ، اذ بالإمكان وصف الحال كما الأشجار العملاقة وسط غابة كثيفة تمنع الضوء عن تلك التي تصغرها حجماً ، فهي تختزل كل نمو وتطور لها مما يجعل بعضها متسلقات وبعضها الآخر قزمية تستظل بظلها .

الاستنتاجات :

توصلت الدراسة الى عدد من الإستنتاجات :

- ١- بينت دراسة الوضع الراهن بروز ظاهرة الهيمنة الحضرية ممثلة في رئاسة مدينة النجف على بقية مدن المنظومة الحضرية بشكلٍ جلي ، دلالاتها التكس السكاني الذي ضمته ، الأمر الذي تسبب في حالة من استبدادية واعتباطية الهرم الحجمي بشكلٍ عام .
- ٢- أثبت التطبيق العلمي للقواعد والأساليب الخاصة بالتراتب الحجمي عدم انطباق أي منها على هرم الأحجام في منطقة الدراسة ، سوى مدينة النجف التي كانت الأولى على إمتداد مدة الدراسة.

٣- إن استمرار أسباب النمو الحجمي غير المتوازن لمدن الأقليم الحضري ضمن المحافظة على وضعه الراهن دون التدخل على اسس منظبطة ونظامية من الناحية التخطيطية يمكن أن يعزز من التفاوت والأختلال مكانيا .

٤- كل ماتقدم يؤكد بيان عشوائية واختلال النظام الحضري حجميا ووظيفاً، إذ أدت الهيمنة المطلقة لمدينة النجف إلى قزمية المدن الأخرى حجميا وتبعيتها وظيفيا .

المصادر:

- ١- الجار الله ، احمد جار الله ، تحليل النظام الحضري السعودي بتطبيق الصيغة التقليدية والمعدلة لقاعدة المرتبة - الحجم ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، جامعة الكويت ، العدد ٥٥ ، ١٩٩٦ .
- ٢- حسين ، عبد الرزاق عباس ، جغرافية المدن ، مطبعة اسعد ، بغداد ، ١٩٧٧ .
- ٣- حمدان ، جمال ، جغرافية المدن ، ط ٢ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
- ٤- الخريفي ، رشود بن محمد ، التحضر في المملكة العربية السعودية ، دراسة في تعريف المدن وتوزيعها الحجمي ومعدلات نموها السكاني ، جامعة الملك سعود ، كلية الآداب ، ١٩٩٨ .
- ٥- الدجاني ، دينا ومحمد يسار عابدين ، اتجاهات التركيز الحضري في الجمهورية العربية السورية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية ، العدد الثاني ، ٢٠٠٩ .
- ٦- عبد العال ، احمد ، هيمنة المدن المصرية ، دراسات في جغرافية المدن ، المجلة العلمية كلية الآداب ، جامعة المنيا ، ١٩٩٨ .
- ٧- عطوي ، عبد الله ، جغرافية المدن ، ج ٣ ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٢ .
- ٨- العيساوي ، محمد فرج طه ، التحليل المكاني للتوزيع المستقرات البشرية في قضاء الفلوجة ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة الانبار ، ٢٠١٣ .
- ٩- غنيم ، عثمان محمد ، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي ، كلية التخطيط والإدارة ، جامعة عمان التطبيقية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ط ٣ ، ٢٠٠٥ .
- ١٠- الهيتي ، صبري فارس ، صالح فليح حسن ، جغرافية المدن ، مطابع مديرية دائرة الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٨٦ .

